مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة – المجلد 15 – (عدد خاص) ديسمبر 2018 – الصفحات: (1-9)

تأثير الثورات والتحولات السياسية في الآثار والتراث خلال التاريخ الحديث والمعاصر لمصر " المجمع العلمي نموذجاً "

عصام الغريب

ملخص:

يتناول هذا البحث أثر التحولات والمتغيرات السياسية التي مرت بها مصر خلال فترة تاريخها الحديث والمعاصر في الآثار والتراث بشكل عام، مع اختيار المجمع العلمي الذي تم تأسيسه عقب دخول الحملة الفرنسية مصر نموذجا لهذه الدراسة. والذي تعرض لكثير من التقلبات، وصلت إلى حد غلقه وتوقف نشاطه العلمي. ومع التحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين عاد مرة أخرى ليتصدر الواجهة الثقافية والعلمية في مصر مع غيره من المؤسسات، لكن ما لبث أن خفت تماما مع النصف الثاني من القرن العشرين متأثرا أيضا بالتحولات السياسية والاقتصادية ، والتي كانت أشدها وأكثرها قسوة عليه الحريق الذي أتى على مبناه وتراثه خلال أحداث ما يعرف بمجلس الوزراء في السابع عشر من ديسمبر 2011 في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 م.

كلمات دالة: المجمع العلمي – ثورة – تراث.

مقدمة:

لا شك أن الفترات التاريخية التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية، وخاصة العنيفة منها، نتيجة ثورات أو حروب في تاريخ الدول لها أثرها في التراث والآثار بشكل عام، وذلك نظراً لما يشوب تلك الفترات من فوضي وعنف، ينال التراث والأثر نصيباً منهما مثلما يصاب منهما البشر .

وعلي مر التاريخ الحديث والمعاصر تعرضت مصر لكثير من التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي تركت أثارها في التراث والآثار منذ الحملة الفرنسية إلي مصر في عام 1798م، والتي مثلت تحدياً سياسياً وثقافياً ترك تأثيراً عميقاً في المجتمع المصري بشكل عام، وفي الآثار والتراث بشكل خاص. ومنذ الوهلة الأولي لدخول بونابرت القاهرة بدأ إجراءاته الأمنية القمعية التي طالت الآثار، فقد تم هدم جوامع ومنارات في بركة الأزبكية لأجل توسيع الطرقات لسير العربات، وتم إصدار الأوامر بخلع الأبواب المركبة في الشوارع، وفي يوم واحد خلعت تلك الأبواب العظام وبعضها أحرق بالنيران. [1]

وقام الفرنسيون بهدم أبنية كثيرة من حول القلعة ، وباب العزب وغيروا معالمها، ومحوا ما كان بها من آثار الحكماء والعلماء ومعالم السلاطين، وما كان بها من الأبواب من الأسلحة والدروع والبلط والحراب الهندية، وهدموا من داخل القلعة قصر يوسف صلاح الدين ومحاسن الملوك والسلاطين ذوات الأركان الشاهقة والأعمدة الباسقة .[2]

وكان أشد الاعتداءات علي الآثار والتراث ما تعرض له الجامع الأزهر من اعتداءات وصلت إلي حد تدمير بعض أجزائه، والعبث بتراثه خلال ثورة القاهرة الأولي والثانية ضد الحملة الفرنسية، فقد اتخذ الثوار من الجامع الأزهر وحيه مركزا للثورة ضد الفرنسيين، وفي الوقت نفسه لم يراع الفرنسيون حرمة أو مكانة وقيمة الجامع الأزهر، فقاموا بمهاجمة حي الأزهر، وأطلقوا مدافعهم علي الجامع الأزهر؛ كما عهد إلي الجنرال دومارتان بمحاصرة الجامع ، وقطع السبل المؤدية إليه، "ثم دخل الفرنسيون إلي الجامع الأزهر وهم راكبون خيولهم، وتفرقوا بصحنه ومقصورته، والسهارات، وربطوا خيوله بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة، ونهبوا كل ما وجدوه، ودشتوا الكتب والمصاحف، وطرحوها علي الأرض وداسوها بأرجلهم، وأحدثوا فيه وتغوطوا وبالوا"،[3]

واستخدم الفرنسيون أيضاً جامع السلطان حسن في ضرب هذه الثورة عندما استخدموا مآذنه العالية في تركيب المدافع عليها لضرب الثوار في الجامع الأزهر، بل وكانت نية نابليون بونابرت متجهة إلي هدم الجامع الأزهر، فقد أصدر الجنرال برتييه رئيس أركان الحرب تعليماته : " وهي صادرة بأمر القائد العام إلي الجنرال بون بتاريخ 23 أكتوبر: " يهدم الجامع الأكبر ليلاً إن أمكن، وترفع الحواجز والأبواب التي كانت تسد الشوارع ".[4]

وأثناء ثورة القاهرة الثانية تكررت الاعتداءات علي الآثار والمنازل دون تمييز، وضرب الفرنسيون بالمدفعية عدة جهات من أخطاط مصر مثل جهة الأزبكية الشرقية في حد جامع عثمان، والفوالة وحارة كتخدا ورصيف الخشاب، وخطة الساكت إلي بيت ساري عسكر بالقرب من منطقة الدكة، وأما بركة البراطلي وما حولها من الدور والمتنزهات والبساتين فصارت كلها تلالا وخرائب، ومما تخرب أيضاً حارة المقس من قبل سوق الخشب إلي باب الحديد، وجميع ما في ضمن ذلك من الحارات والدور صارت كلها خرائب متهدمة.[5]

ولم يقتصر الأمر علي عدم مراعاة الآثار والتراث وحمايتهما عند المواجهات والاشتباكات، بل تعرضت الآثار المصرية إلي السلب والسرقة من قبل الحملة الفرنسية، فقد كان علماء المجمع يجتمعون كل خمسة أيام في قصر قاسم بك لمناقشة أحدث الاكتشافات، وكانت هناك ورقة مقدمة من عالم الجيولوجيا دولوميو تحتوي علي اقتراحات لانتقاء وحفظ ونقل آثار مصرية قديمة من مصر إلي فرنسا، وتم بالفعل تجميع مجموعة كبيرة من الآثار في المجمع كخطوة أولى نحو عملية النقل، وأنيطت المسئولية بدولوميو، ومنح مساعدون يقومون بحصر جميع الآثار القديمة التي يمكنهم الحصول عليها، وجاءت أوائل العينات إلي المجمع من منطقة الدلتا، فقد كان حجر رشيد نموذجا لذلك، بعد أن اكتشفه الضابط الفرنسي بوشار أحد قادة الحملة، وأراد الخروج به إلا أن القوات البريطانية منعته، وأخذته إلي بريطانيا بعد أن نسخ علماء الحملة منه أكثر من نسخه. [7]

ويقول بيتر فرانس في مؤلفه: " وأصبحت أبواب مصر مفتوحة لأبحاث المؤرخين وعلماء الآثار بعد أن زودهم المجمع بكتاب مرشد له مكانته وهو كتاب " وصف مصر " الذي نشر في باريس بعد خروج الحملة من مصر بعد ثمان سنوات في 13 مجلداً من اللوحات، وعشرة مجلدات من النص المكتوب، وعند مغادرة نابليون مصر حمل معه سبع قطع أثرية صغيرة أيضاً، وكان هذا بداية جديدة أيضاً لنهب الآثار المصرية ".[8]

وخلال فترة حكم محمد علي لمصر 1805 – 1848 م شهدت الفترة التي أعقبت التغير والتحول السياسي الجديد في تاريخ مصر الحديث صراعاً كبيراً خاصة بين بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى للاستحواذ علي الآثار المصرية، والتنقيب عنها، وشارك بعض القناصل ولعبوا دوراً كبيراً في ذلك. واستمر الوضع على هذا الحال حتي عام 1835 م عندما صدر فرمان من محمد علي كان من المفروض أن يضع حداً لمثل هذه الأعمال، جاء فيه :

- حظر تصدير الآثار من جميع الأنواع في المستقبل حظراً تاماً؛
- جميع ما تملكه الحكومة من آثار أو تلك التي سوف تمتلكها عن طريق أعمال الحفر أو البحث في المستقبل توضع في القاهرة في مكان خاص؛
- لا يكتفي بالمنع التام في المستقبل لتدمير الآثار القديمة الموجودة في الصعيد، وإنما يجب علي الحكومة اتخاذ الإجراءات لضمان الحفاظ عليها أينما وجدت .

ولكن رغم صدور هذا المرسوم بقيت الأمور كما هي بشكل كبير واستمر التعدي علي الآثار المصرية حتي من جانب السلطة التي كانت تستخدم تلك الآثار كهدايا للتأثير السياسي وتعبيراً عن العلاقات الودية مع بعض الدول.

واستمرت مصر حتي منتصف القرن التاسع عشر بالفعل أرضاً مباحة لجامعي الآثار والمتاحف المتنافسة، فقد كتب هوارد كارتر مكتشف مقبرة توت عنخ آمون عن ذلك الوقت: " كانت تلك الأيام هي أيام التنقيب العظيمة ، إذا كان في وسع أي شخص أن يمتلك أي شيء يشعر برغبة في امتلاكه من الجعران إلي المسلة، وبقي القانون الذي يحظر تصدير الآثار لمدة عشرين عاماً حبراً علي ورق حتي جاء عالم المصريات أوجست مارييت، وبدأ يضع هذا القانون موضع التنفيذ، فتم التفتيش علي المواقع الأثارية، وحظر التنقيب بدون ترخيص. واستمر مارييت في عمله محافظاً علي الآثار المصرية قدر الإمكان دون خروجها من مصر، ورفض علي سبيل المثال طلباً للقنصل الأمريكي وأخر للإمبراطورة أوجيني بتصدير إحدى المسلات، وكان رده :" إن هناك متحفين في مصر، أحدهما في بولاق، والأخر هو مصر كلها، فليأت إلي مصر من يريد أن يري الآثار المصرية أو يقوم بدراستها ".[9]

وفي أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر نشطت سرقة الآثار لصالح المتحف البريطاني بصورة كبيرة، وخاصة أن الجنود البريطانيين كانوا مسيطرين علي كل منافذ الدولة المصرية.[10]

وطوال فترة وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني تعرض التراث والآثار المصرية لكثير من التحديات السياسية والعسكرية، فمرت علي مصر فترات تاريخية صعبة بداية من الحرب العالمية الأولي عام 1914 م ومرورا بثورة 1919م، ثم اشتعال الحرب العالمية الثانية من (1939 – 1945م) والتي تعرضت مصر خلالها لكثير من المخاطر، فتعرضت المدن المصرية للقصف الجوي، ودارت معركة من أهم معاركها في الأراضي المصرية (موقعة العلمين)، بين دول المحور والحلفاء، مما عرض الآثار والتراث المصري لمخاطر تلك الحرب .

- ومنذ اللحظة الأولي كانت مصر تدفع في اتجاه اتخاذ موقف الحياد من تلك الحرب لتجنب ويلاتها، وهذا ما أدخلها في مشكلات سياسية كثيرة مع الجانب البريطاني الذي كان يصر في بادئ الأمر، ويضغط علي الجانب المصري لإعلان الحرب ضد المحور.[11]

– وكان من ضمن مقترحات الجانب المصري في تأكيد تجنيب مصر ويلات الحرب إعلان القاهرة مدينة مفتوحة. وفي منتصف عام 1914 م كان هذا الاقتراح موضع مناقشة علنية داخل مجلس النواب المصري، حيث أبلغ النواب حسين سري باشا رئيس الوزراء إنه مع قوة عنف القصف الجوي علي البلاد فقد أصبح الأمر يقضي حتما بتعيين بعض مدن مصر مفتوحة والإعلان عنها، خاصة البلاد التاريخية العامرة بالمعالم الأثرية والدينية مثل القاهرة وطنطا وبعض عواصم المديريات ".[12]

إلا أن الجانب البريطاني رفض هذا المقترح بعد أن قدم له من الجانب المصري بدعوي أن الألمان لا يحترمون تعهداتهم، بالإضافة إلي أن القاهرة هي المركز الرئيسي للجيش المصري فلا ينطبق عليها شروط المدن المفتوحة. وكان الجانب البريطاني قد رفض مطلباً مصرياً بضرب روما ردا علي قصف القاهرة، إلا إذا طلبت الحكومة المصرية بصورة رسمية ذلك، وأن تتحمل تبعات المزيد من قصف مدينة القاهرة، وبالطبع رفضت الحكومة المصرية تقديم هذا الطلب.[13]

وكان التراث المصري، والآثار المصرية علي موعد مع تغير وتحول سياسي واقتصادي جديد، يعتبر من أهم التحولات السياسية في تاريخ مصر المعاصر إن لم يكن أهمها علي الإطلاق عند بعض المؤرخين والمحللين السياسيين، وهو قيام ثورة يوليو 1952م.

وقد سبق هذا الحدث السياسي والعسكري كثير من الأحداث المتعاقبة التي مهدت له، فمنذ أكتوبر 1951م وعندما ألغي مصطفي النحاس معاهدة 1936م بدأ توتر العلاقات بشكل كبير بين بريطانيا ومصر، خاصة مع تعنت بريطانيا في تحقيق المطالب الوطنية المصرية، ورد الانجليز بعدم الاعتراف بإلغاء المعاهدة، ثم رد المصريون بالمقاطعة عن العمل مع الإنجليز، وعدم التعاون معهم، ثم انتقل النضال المصري إلي العمل الفدائي المسلح ضد القوات البريطانية في منطقة القنال، واشترك رجال الشرطة المصرية في هذا النضال، وكانت حادثة الإسماعيلية في 25 يناير 1952م عندما اشتبك رجال الشرطة مع قوات الجيش البريطاني بعد رفضهم تسليم أسلحتهم ومقراتهم للقوات البريطانية، واستشهد كثير من قوات الشرطة المصرية في هذه المواجهات. [14] وفي اليوم التالي لهذا الحادث الأخير في 26 يناير 1952م حدث حريق القاهرة الذي أثر في معظم المباني في القاهرة الخديوية ومحتوياتها، وبدأ هذا الحريق في الاشتعال بداية من الساعة 12.30 ظهرا، والتهمت النيران 300 محل منها أكبر وأشهر المحلات التجارية في مصر، مثل شيكوريل وعمر أفندي وصالون فيردي، و30 مكتبا لشركات كبرى، و117 مكتب أعمال وشقق سكنية، و13 فندقا كبيرا منها فندق شبرد ومتروبولتان وفيكتوريا، و40 دار سينما بينهما ريفولي وراديو ومترو وديانا وميامي، و73 مقهى ومطعما وصالة منها جروبي والأمريكيين، و92 حانة و 16 ناديا.وامتدت النيران من ميدان الأوبرا إلى الإسعاف إلى ميدان رمسيس ثم التحرير حتى الظاهر والعباسية وشارع الهرم [15] .

وخلال الفترة التاريخية المعاصرة التي أعقبت ثورة يوليه 1952م وحتى عام 1973م، كان للموقف السياسي من النظام الملكي ربما تأثيره في الآثار المصرية والتراث المصري، فقد تم تحويل القصور الملكية وقصور الأمراء إلى مباني عامة ومبان حكومية مثل قصر محمد علي شبرا وسراي الزعفران، وملحقات قصر عابدين، وقصر عائشة فهمي، وقصر السلطانة ملك وغيرها.[16]

وبعد عام 1973م ومع التحولات الاقتصادية والسياسية الجديدة وبداية ما يعرف بعصر الانفتاح الاقتصادي، ظهر تأثير المادة الطاغي في الآثار والتراث، فقد هدمت بعض المباني التاريخية من سرايات وقصور من أجل بناء العقارات الشاهقة.[17]

إلا أن من أخطر ما تعرض له التراث المصري والآثار المصرية خلال فترة تاريخ مصر المعاصر هو الاعتداءات الإسرائيلية خلال فترات الحروب والصراع مع الجانب الإسرائيلي، وخاصة على الآثار المصرية الموجودة في سيناء.

فشبه جزيرة سيناء هي جزء لا ينفصم من حضارة وادي النيل، وتتنوع بها الآثار التي تعود لكل العصور التي مرت بها مصر، وتمثلت الاعتداءات الإسرائيلية على الآثار في سيناء في أنها اتخذت بعض الأماكن الأثارية كمواقع عسكرية مما أدى إلى تخريب ودمار كبير بها مثل تل الفرما، ومنطقة البلوزيوم، والقنطرة شرق، ومنطقة أبو سيف.[18]

وتعرض معبد حتحور بسرابيط الخادم إلى تدمير شبه كامل في أثناء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء بعد 1967م، بعد أن بقي على حالته فترة طويلة من الزمن، بل تم نقل العديد من محتوياته من لوحات وتماثيل وغيرها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال تلك الفترة.[19]

وفي شهر أبريل 2016م عرض أحد المواقع الإلكترونية الإسرائيلية المتخصصة في بيع الآثار لوحة أثارية مصرية من سرابيط الخادم بسيناء مدون عليها أنها من مجموعة موشي ديان، وكان الأخير قد كشف في كتابه (العيش مع التوراة)

الذي نشره عام 1978م عن زيارته لمنطقة سرابيط الخادم وسط سيناء مرتين: الأولى عام 1956م في أثناء العدوان الثلاثي، والثانية في يوليه عام 1969م بعد احتلال سيناء، وأوضح أنه بعد شهر من الهجوم على سيناء في يوم 30 أكتوبر 1956م نزل مع عدد من الجنرالات الإسرائيلية في طائرة هليكوبتر في منطقة سرابيط الخادم، وأخذ عدداً من اللوحات الأثارية، ونقلها إلى منزله في تل أبيب.[20]

ومنذ احتلال إسرائيل لسيناء في 1967م استمرت في عمل الحفريات المتواصلة حتى عام 1982م، وأسفرت تلك الحفريات عن كشف واستخراج العديد من الآثار المصرية المختلفة، وكانت تلك الآثار معروضة في متاحف مثل جامعة بن جوريون وتل أبيب ومتحف إسرائيل القومي، ومنها مجموعة عرفت باسم مجموعة "موشى ديان" وشملت آثاراً ومخطوطات لعصور مختلفة. [21]

وقامت إسرائيل بالفعل بعرض بعض هذه الآثار في معارض بالقدس وتل أبيب في أثناء احتلالها لسيناء في 1967م.[22]

ويمثل المجمع العلمي –نموذج الدراسة– طوال تاريخه سواء إبان فترة تأسيسه وتطوره نموذجا واضحا وتجسيداً لما يمكن أن يتعرض له التراث والأثر نتيجة التحولات السياسية وتغيراتها، خاصة العنيفة منها وآخرها ثورة 25 يناير 2011م.

ويبدأ تاريخ تأسيس المجمع العلمي مع بداية مرحلة مهمة في تاريخ مصر الحديث مع الأيام الأولى للحملة الفرنسية على مصر. فقد اصطحب بونابرت معه كتيبة من علماء فرنسا ونوابغها في الهندسة والطب والرياضيات والفلك والكيمياء والأدب والآثار والاقتصاد والسياسية والجيولوجيا وعلوم النبات والحيوان، إلى جانب طائفة من المصورين والرسامين والموسيقيين والمثالين، وبلغ عدد هؤلاء 146 عضوا كانت تتألف منهم لجنة العلوم والفنون، بعد أن تم تجهيزهم بالأدوات والآلات التي يحتاجونها لممارسة نشاطهم في مصر.[23]

ولم تكد تنقضي أيام على دخول بونابرت القاهرة حتى أصدر أمراً في 2 أغسطس 1798م باختيار بيت يتسع لإعداد مكان لمطبعة جيشه، وإنشاء معمل كيميائي، وإقامة مرصد،[24] وعندما تم اختيار المكان وابتدأ العمل أقدم بونابرت مطمئناً على تأسيس المجمع العلمي، فأصدر أمراً في 20 أغسطس 1798م إلى سبعة من أبرز علماء اللجنة وقادة جيشه وهم (مونج وبرتوليه وجوفروا وسانت هيلين وكوزستاز وويجينت، والجنرالان كافريللي وأندريوس) لاختيار أعضاء المجمع وتنظيم أعماله، ووضع المواد التي يتألف منها قرار إنشاء المجمع العلمي، وفي 22 أغسطس تم إصدار أمر بونابرت بتأسيس المجمع العلمي.[25]

ووقع الاختيار على مكان للمجمع العلمي في حي –على حد قول جومار– لا يبعد عن السيدة زينب والخليج هو قصر حسن كاشف بالناصرية، وبعض القصور والبيوت المجاورة له كقصري قاسم بك، وإبراهيم السناري، وغيرها من مساكن البكوات المماليك.[26]

وكانت دار الأمير حسن كاشف هي المكان الرئيسي للمجمع العلمي، وكانت ملك الأمير المملوكي حسن كاشف جركس أحد مماليك محمد بك أبو الدهب، وتركها عند مجئ الفرنسيين لمصر، ودخلت الدار في أملاك محمد علي باشا، وجعلها مدرسة، ثم لما تولى عباس حلمي الأول حولها إلى مسافر خانة للأجانب، ثم جعلت في عهد إسماعيل مدرسة للمبتديان، ويذكر على مبارك في خططه أنه وقت نظارته لديوان المدارس أجرى بها عمارة كبيرة واصلاحات لتستوفي شروط المدارس، وكان يرى هدمها وبناءها من جديد لتكون موافقة لذلك.[27]

ويعد المجمع العلمي المصري Institut Egyptien أول مؤسسة علمية حديثة تم إنشاؤها على أرض مصر، وعلى الرغم من أن المجمع لم يكن مصريا إلا أن وجوده في مصر كان بداية معرفة العمل العلمي المؤسسي. [28]

وهكذا اعتقد بونابرت أن إجراءاته في مصر لن تثمر مالم يعتمد على معرفة علمية كاملة لمصر الذي جاء لاحتلالها وحكمها، وهذا يفسر إقباله على تأييد العلماء، وتشجيعهم على المضي في أبحاثهم حتى سار الغزو العسكري والفتح العلمي جنبا إلى جنب، وبالطبع حاول الفرنسيون جذب انتباه المصريين للمجمع ومنجزاته، وتقريب العلماء والمشايخ منه، وحثهم على زيارته وحضور محاضراته.[29]

وخلال ثورة القاهرة الأولى، هاجم الثوار المجمع العلمي، وسراي قاسم بك مقر لجنة العلوم والفنون، وضيقوا الحصار على المجمع أثناء الثورة، خاصة أن المجمع كان واضحا غرض تأسيسه من أجل خدمة المستعمر الفرنسي، وأدرك المصريون ذلك، ورأوا بأعينهم المهندسين الفرنسيين أعضاء المجمع العلمي وهم يهدمون أبواب الدروب ويشرفون على تحصين القلعة.[30]

وقد لقى عدد من العلماء الفرنسيين حتفهم أثناء ثورة القاهرة الأولى منهم تستفويد رئيس المهندسين الجغرافيين، والرسام دوبريس، واثنين من الجراحين هما روسيل، ومونجان، والمهندسين ثيفينو، وديفال، وقتل أيضا القائد كفاريللي وكان من أعضاء المجمع العلمي.[31]

وعلى الرغم من تحقيق المجمع الفرنسي لنتائج قيمة خلال وجود الحملة الفرنسية في مصر (1798م- 1801م) كان يمكنها إفادة المجتمع المصري في الكثير من المجالات، إلا أنه تناقض مع أهداف إنشائه، وبدلا من بقائه لإشاعة نور المعرفة في مصر، واستكمال العمل على دراسة البلاد للعمل على تقدمها، استعاد الفرنسيون ما قدموه لمصر، ولم يستفد المصريون منه شيئا، فما جاءوا به أخذوه معهم، ولم يحاول أحد بعد ذلك إعادة عمل المجمع لفترة زمنية طويلة.[32]

وفى أثناء ولاية سعيد باشا بدأ الحديث عن إمكانية إعادة تأسيس المجمع العلمي، وقدم كل من المستشرق كوينج بك الذي كان يعمل سكرتيراً للأوامر في قصر سعيد باشا وعالم المصريات أوجست مارييت اقتراحاً لإعادة تكوين المجمع، وصدر بالفعل مرسوماً في سنة 1859م بافتتاح مجمع علمي في مصر على نمط المجمع الفرنسي القديم، وتم إطلاق اسم "مجلس المعارف المصري" عليه بعد تكوينه.[33]

واتفق على أن يكون مشروع المجمع العلمي المصري ذا هدف ثابت ومحدد، وهو العمل المتواصل والدءوب لتقدم البشرية جمعاء، ودراسة جميع ما يختص بمصر وما جاورها من البلاد أدبيا وفنيا وعلميا، ووجهت الدعوات باسم المجمع للعلماء ومشاهير الرحالة من جميع أنحاء العالم للحضور، واستكشاف أرض الفراعنة.[34]

ورغم غلبة الأجانب على عضوية المجمع إلا أنه لم يخل من متحدثي اللغة العربية، فقد تصدر قائمة الأعضاء لعام 1860م الأمير عبد القادر الجزائري كعضو شرفي، وأسماء عربية كثيرة مثل سعيد الحفناوي أفندي من الإسكندرية، وعبد الله مسعود أفندي رئيس مكتب التجارة الخارجية بالإسكندرية وعالم الفلك محمود بك الفلكي، والطبيب محمود على مدرس الطب في مدرسة الطب بالقاهرة. [35]

وأعلن المجمع أن عضويته متاحة للجميع بغض النظر عن الأصل العرقي والاجتماعي، ومفتوح لكل الحقول المعرفية، وتعهد المجمع بتقديم النصائح العلمية للحكومة المصرية شأنه في ذلك شأن المجمع العلمي الأول، وتقرر عقد جلساته كل يوم اثنين ابتداء من نوفمبر وحتى مايو من كل عام. ورغم وقوع المجمع تحت رعاية الخديوي مباشرة إلا أن الأجانب سيطروا عليه بصورة كبيرة.[36]

وتقرر طبع أعمال المجمع منذ إعادة تأسيسه 1859م في مجموعة سنوية تم تسميتها Bulletin de institute Egyptian لتكون سجلا للموضوعات التي يقرها المجمع، ونشر المذكرات والمحاضرات والأبحاث التي يقوم بها الأعضاء[37] وتعاقب علي الرئاسة الشرفية للمجمع أربعة من الفرنسيين يليهم ألأرمني المتمصر يعقوب آريتين، كما تولى الفرنسيون الرئاسة الفعلية، ومنصب نائب الرئيس طوال الأعوام الثلاثين الأولى من عمر المجمع، وكانت الفرنسية هي لغة التعامل والعمل بالمجمع [38].

وكان كونج بك سكرتير سعيد باشا هو أول رئيس للمجمع، وشغل أنطونيو كولوتشي طبيب العائلة الخديوية مركز نائب الرئيس، وتولى مارييت أيضا منصب نائب الرئيس، وبالطبع كان اختيار الإسكندرية مقرا للمجمع الجديد يرجع إلي ازدحامها بالجاليات الأجنبية ومكانتها التاريخية، وإحياء لذكرى مكتبة الإسكندرية ، وسهولة الاتصال بينها وبين القاهرة بعد إنشاء السكة الحديد.[39]

وبلغ المصريون نسبة 14% من المؤسسين للمجمع، ومنهم ألأرمني المتمصر نوبار باشا ومحمود الفلكي ورفاعة الطهطاوي وعلي مبارك.[40]

وتم إرسال الدعوات لكل المشاهير من الأدباء والعلماء في العالم لإرسال بعض أعمالهم للإسهام في تكوين مكتبة قيمة للمجمع، وعلي سبيل المثال فقد أهدى م. كريمر مجموعة من مؤلفاته العلمية للمجمع، وكذلك فعل لينان دي بلفون. ونظرا لكثرة ما كان يتم اكتشافه من أثار، وكثرة المهتمين بهذا العلم " الآثار" فقد ترأسه عالم الآثار أوجست مارييت ثم ماسبيرو لفترة طويلة، فكان علم المصريات يتصدر اهتمامات المجمع.[41]

وعمل المجمع علي الاهتمام بتقارير الأبحاث التي رصدت الأوبئة والأمراض في مصر، ووضع الحلول لها، ونشر نتائج أبحاثهم في نشرات المجمع، وكذلك رصد الحركة السكانية، وتقديم التوصيات اللازمة للحكومة المصرية، ونشر ذلك في مجلة المجمع، وكذلك في الكتاب السنوي للمجمع.[42]

وشارك المجمع في بعض المشروعات الفنية، ومنها علي سبيل المثال بناء تمثالين لمحمد علي باشا وإبراهيم باشا صنعا في باريس، ووضعا في الإسكندرية بين مسلتي كليوباترا بالإسكندرية في أغسطس 1873م، واستمر المجمع في الإسكندرية حتى يناير 1880م، وحينما ازدادت أهمية القاهرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكثرت المتاحف بها ، وأنشئت المكتبات العامة والخاصة مع توسع الخديوي إسماعيل في بناء القاهرة الخديوية تقرر نقل المجمع العلمي المصري إلي القاهرة في موقعه الحالي بالطرف الشمالي من شارع السلطان حسين المعروف الآن بشارع القصر العيني في مواجهة الجامعة الأمريكية.[43]

وهكذا مع مرور الزمن ونشاط المجمع العلمي بدأ يتكون لدى مكتبة المجمع العلمي مجموعة نادرة من المراجع العلمية في كل المجالات، والمخطوطات النادرة، والخرائط القيمة خلال القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، فضلا عن المبنى الذي تم تأسيسه عام 1880م، وأصبح مبنى آثاريا بعد جهود رئيسه الدكتور سليمان حزين* الذي تبنى خطة لتطويره خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأدخل المبنى في عداد الآثار المصرية، مع تسجيل مقتنياته النادرة، وترميمه.[44]

أصبحت شعب المجمع العلمي العلمية أربعا بعد إجراء تعديلات عليها لتصبح شعبة الآداب والفنون الجميلة وعلم الآثار، والعلوم الفلسفية والسياسية، والفيزياء والرياضيات، والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي.[45]

وخلال النصف الأول من القرن العشرين تولى رئاسة المجمع العلمي عدد من المفكرين المصريين منهم أحمد لطفي السيد والدكتور طه حسين والأمير عمر طوسون وعلي إبراهيم باشا وأحمد ذكي باشا والدكتور علي مصطفى مشرفه، والدكتور محمود حافظ رائد علم الحشرات، وكان المجمع طوال تلك الفترة تحت الرعاية الملكية مباشرة، ونال اهتماما كبيراً.[46]

ومع انتهاء عصر الملكية وإعلان الجمهورية في عام 1953م، تأثر المجمع العلمي بهذا التحول السياسي الجديد، ففقد الرعاية الملكية التي كانت موجودة من قبل، وأصبح في عام 1954م تابعا لوزارة الشئون الاجتماعية*، وهذا يعد تقليلا من مكانته ودوره العلمي التي تمتع بها فترة طويلة، وظل شبه مغلق لمدة أربعين عاما حتى فترة التسعينيات من القرن الماضي لا يمارس فيه أي نشاط علمي حتى ظن كثير من المصريين أنه جزء من البرلمان.[47]

ولاشك فإن أخطر ما تعرض له المجمع العلمي كمبنى آثاري، وما تعرض له تراثه هو ما حدث له خلال الأحداث التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011م حيث احترق المبنى بشكل شبه كامل، بالإضافة إلي التراث الذي لا يقدر بثمن من مخطوطات وخرائط ومصادر ومراجع نادرة ورسومات قيمة وذلك في الأحداث التي عرفت بأحداث مجلس الوزراء في صباح يوم 2012/12/17م.

فمع اندلاع الثورات بشكل عام–خاصة خلال الفترات الانتقالية التي تعقب الثورة– تتصاعد حدة التهديد للتراث الحضاري والإنساني نتيجة حالة الضعف التي تصيب مؤسسات الدولة وفقدانها القدرة علي ممارسة وظائفها الأساسية، ومن بينها حفظ التراث الحضاري نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، ومن ثم تصبح المناطق الاثارية والمتاحف عرضة للسرقة والتدمير.
وفي صباح اليوم التالي للحريق 18 ديسمبر تجددت الحرائق مرة أخرى في المجمع بعد انهيار السقف العلوي للمبنى من الداخل، فقضى علي أغلب محتويات المجمع، ولم ينج من محتويات المجمع البالغ عددها 200 ألف وثيقة تضم مخطوطات وكتبا وخرائط نادرة سوى 25 ألفا فقط من الكتب والوثائق التي كانت تمثل ذاكرة مصر منذ 1798م، وكانت تشتمل علي إحدى النسخ الأصلية لكتاب وصف مصر التي احترقت فيما احترق من كنوز، إضافة إلي أغلب مخطوطاته التي يزيد عمرها علي مائتي عام، وتضم نوادر المطبوعات الأوروبية التي لا توجد منها سوى بضع نسخ نادرة علي مستوى العالم، كما يضم بعض كتب الرحالة الأجانب، ونسخا لبعض الدوريات العلمية النادرة منذ 1920م، ويبلغ عدد الكتب التي ضمها المجمع 40 ألف كتاب أبرزها أطلس عن فنون الهند القديمة، وأطلس باسم مصر الدنيا والعليا مكتوب عام 1852م، وأطلس ألماني عن مصر وإثيوبيا يعود لسنة 1842م، وأطلس ليسوس النادر الذي كان يمتلكه الأمير محمد علي توفيق، وهو ما يفسر قول بعض المتخصصين " المجمع أكثر قيمة من مكتبة الكونجرس الأمريكية".[48]

وذكر الدكتور زين عبد الهادي رئيس دار الكتب والوثائق الذي نقلت في عهده مقتنيات المجمع العلمي إلي مراكز الترميم بدار الكتب لترميمها أن حوالي 40% من مقتنيات المجمع العلمي كانت بحالة سيئة، " بل تم التوقف عن نقل مقتنيات المجمع إلي دار الوثائق من أجل ترميمه بسبب تردي حالة المبنى وأيوله للسقوط.، ويتكون مبنى المجمع من أربع قاعات، وصلت النار إلي ثلاث قاعات، أما القاعة الرابعة فلم تمسها النار أو المياه، وكل مقتنياتها سليمة تماما".[49]

وكان مما ذكره أيضا الدكتور فاروق إسماعيل رئيس المجمع الحالي: "الحريق كان نكسة علمية كبيرة*"، فقد ضاع كل ما لدينا من تراث لا يقدر بثمن من أمهات الكتب والوثائق والدوريات والخرائط وغيرها، مثل النسخ الأصلية من كتاب

وصف مصر الذي أحرق بالكامل، غير ما تعرضت له المخطوطات والخرائط والوثائق النادرة من سرقة بعد حادث الحريق مما تبقي وقبله أيضا".[50]

وهكذا فإن معظم التحولات السياسية وحتى الاقتصادية التي مرت بها مصر خلال تاريخها الحديث والمعاصر تركت آثارها الواضحة وانعكاساتها سواء بالسلب أو بالإيجاب في التراث المصري ومنه المجمع العلمي نموذج هذه الدراسة الذي تأثر تراثه ومبناه بشدة من انعكاس التحولات السياسية والاقتصادية التي ولم يستطع تفاديها.

ولا شك أن الحلول القانونية والتشريعية على أهميتها لحماية التراث والأثر، إلا أنها ليست كافية وحدها، فمع ضرورة وضع قانوني وتشريعي جديد يعيد للمجمع العلمي مكانته وكينونته من الناحية القانونية كخطوة مهمة في طريق الحفاظ عليه، بالإضافة إلى ضرورة إحياء نشاطاته العلمية والثقافية ليس على مستوى الوطن فحسب، بل وعلى المستوى الإقليمي والدولي، يجب أيضا وقبل أي إجراء وضع خطة قابلة للتنفيذ لتحقيق ما يسمى بالوعي الثقافي للآثار والتراث يشمل مناهج التعليم وبرامج إعلامية وتعليمية متخصصة تقوم عليها المؤسسات الثقافية المختلفة، وهذا هو ما يمثل حائط الصد الأول والرئيس إذا جاز التعبير الذي يساعد على التقليل من مخاطر التحولات السياسية والاقتصادية على التراث والآثار.

المراجع:

1) محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2013م، ص108.
2) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص22،21؛علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1305هـ، ص61.
3) عبد الرحمن الجبرتي، مصدر سابق، ص37؛ علي مبارك، مصدر سابق، ص34.
4) محمد عبد الله عنان، تاريخ الجامع الأزهر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012م، ص164.
5) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1958،ص24؛ محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990،ص224،220.
6) محمد جلال كشك، مرجع سابق، ص295.
7) بيتر فرانس، أوروبا والآثار المصرية، الألف كتاب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم،2009م،ص42.
8) المرجع السابق، ص43.
9) المرجع السابق، ص120.
10) المرجع السابق، ص176.
11) المرجع السابق، ص205.
12) عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص122.
13) مضابط مجلس النواب المصري، مضبطة ج2، رقم الجلسة 57، 1941/6/30م، ص1528.
14) محمد جمال المسدي ، يونان لبيب رزق، عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، بدون تاريخ/ص247.
15) جمال الشرقاوي ، أسرار حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية، القاهرة، بدون تاريخ،ص231
16) المرجع السابق، ص32.
17) مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، عبد الباقي محمد إبراهيم علي، مراحل تطور العمارة في مصر. http://www.cpas-egypt.com/Articles/Baki/Study/21.html
18) نفسه.
19) جريدة الفجر، 2017/3/15.
20) جريدة الوطن، بالصور أثار سيناء نهبها الاحتلال وإعادتها للإدارة المصرية 2015/4/25
21) جريدة أصوات مصرية ،2016/4/30م.
22) جريدة الوطن، بالصور أثار سيناء نهبها الاحتلال وإعادتها للإدارة المصرية 2015/4/25
23) عبده مباشر، إسلام توفيق، مرجع سابق، ص52.

24) المجلس الأعلى للثقافة، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، أحمد زكريا الشلق ، الغزو الفرنسي لمصر وأثاره 1798-1801م، تقديم يونان لبيب، القاهرة،2009،ص72.
25) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص622.
26) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص84.
27) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص623.
28) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج3، المطبعة الأميرية،1305هـ، ص97.
29) وائل الدسوقي، التاريخ الثقافي لمصر الحديثة"المؤسسات الثقافية والعلمية في القرن التاسع عشر"سلسلة مصر النهضة رقم 87، دار الكتب، القاهرة،2012م، ص40.
30) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص154.
31) محمد مورو، مرجع سابق، ص131.
32) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص615.
33) وائل الدسوقي، مرجع سابق، ص41.
34) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، دار المعارف، القاهرة،1987م، ص244.
35) وائل الدسوقي، مرجع سابق، ص42.
36) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟، ترجمه رؤوف عباس حامد، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005م، ص179.
37) وائل الدسوقي، مرجع سابق، ص43.
38) محمود نجيب أبو الليل، الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها حتي نهاية الثورة العرابية، القاهرة 1953 ص140.
39) دونالد مالكوم ريد، مرجع سابق، ص 179.
40) وائل الدسوقي، مرجع سابق، ص 47.
41) دونالد مالكولم، مرجع سابق، ص180.
42) وائل الدسوقي، مرجع سابق، ص 48.
43) وائل الدسوقي، مرجع سابق، ص50.
44) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر والجمعيات العلمية، القاهرة، 1943، ص136. *ترأس الدكتور سليمان حزين المجمع العلمي لمدة 35 عاما حتى يوم وفاته في عام 1999 وعمل على تطوير وتحسين مبناه وتجديد مرافقه وتوثيق مكتبته الضخمة بالحاسب الآلي.
45) الأهرام، حوار مع الدكتور فاروق إسماعيل رئيس المجمع العلمي 2017/7/7م، ص3
46) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المجمع العلمي 2013/3/11م.
47) الأهرام، حوار مع الدكتور فاروق إسماعيل رئيس المجمع العلمي ، 2017/7/7،ص3، *المجمع العلمي يضم الآن 155 عضوا من خيرة العلماء المصريين في كل التخصصات ، وهو الآن لا زال يعامل كهيئة من هيئات الشئون الاجتماعية، وهناك محاولات لجعله تحت رعاية رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، ويعتمد المجمع علي التبرعات ومبلغ مالي سنوي بسيط من وزارة الثقافة ووزارة البحث العلمي.
48) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المجمع العلمي، 2013/3/11م.
49) جريدة وطني، المجمع العلمي تراث نادر ورماد للتاريخ، 2011/12/25م.
50) الأهرام، حوار مع رئيس المجمع العلمي فاروق إسماعيل، 2017/7/7.

The Influence of revolutions and political transformations on the monuments and heritage during modern and contemporary history of Egypt - “The scientific institute is a model”

The study discusses the results of the political and economic changes that Egypt had undergone on the monuments and heritage in general, and the Egyptian scientific institute in particular.

الصور

صورة شكل (1)

صورة شكل (2)

صورة شكل (3)

صورة شكل (4)